الجرائم الصهيونية والمسالمة العربية

الدكتورة أحلام بيضون

لفتني أمس قول أحد الزملاء أن العدوانية الإسرائيلية يقابلها مسالمة عربية. لقد قال ذلك من باب المديح والفخر، وبمناسبة الإعتداء على سفينة الحرية لغزة وردات الفعل عليها. إن هذا القول يبعث عل النقاش. فمن حيث مسالمة العرب لليهود وحمايتهم، وعدم معاملتهم بشكل تمييزي، كما حصل لهم في أوروبا، هو أمر صحيح وجيد يقف خلفه إسلام متسامح، فنحن نعلم أن العرب قبل الإسلام كانوا من بين الشعوب الأكثر عنصرية، ولن يتسع المجال هنا لقراءة ذلك.

غير أن مديح المعاملة المسالمة والإنسانية، المذكورة أعلاه، لا ينسحب على الموقف المسالم بل الإستسلامي الذي انتهجته الأنظمة العربية إزاء كل الأهوال التي تعرضت لها الشعوب العربية في فلسطين ولبنان وسورية ومصر والأردن، أي البلدان المحاذية للكيان الصهيوني المغتصب. إن الموقف الإستسلامي ليس له أي مبرر أخلاقي أو ديني أو قانوني. فالكيان الصهيوني هو في نظر العالم دولة عضو في الأمم المتحدة، تتم حمايتها بشراسة من قبل الولايات المتحدة الأميركية وأغلب دول المعسكر الغربي. إن هذه الحماية مبررة تماما على المستوى الإستراتيجي والإستعماري، فإسرائيل تشكل موقعا متقدما للإمبريالية العالمية في قلب منطقة هامة جدا على المستوى الإقتصادي والإستراتيجي والحضاري. غير أن لا شيئ يبرر مسالمة الأنظمة العربية لمثل تلك الواقعة. تفصيل ذلك أن الدولة الصهيونية رغم مظهرها القانوني، أي رغم إنشائها بقرار دولي عام ١٩٤٨ وهو قرار التقسيم، ليست في الواقع ذات أساسي شرعي، هذا ما دعانا لنسمي ذلك "واقعة"، وليس "دولة". لن ندخل هنا في دراسة قانونية لعدم اتساع المجال، لكن باختصار لا يعطي القانون الدولي للأمم المتحدة، ولا لدول ولا لأية جهة حق إقامة دولة لمجموعة من الناس من جنسيات مختلفة، ومن ثقافات مختلفة، وطنا على أرض تشكل إقليما جغرافيا لشعب آخر، ونعني هنا الشعب الفلسطيني بكل أطيافه بما فيها اليهود الذين كانوا مقيمين في فلسطين قبل الإجراءات التي رافقت التآمر لإقامة الدولة اليهودية. إن الإدعاء بحق ديني أوتاريخي لا يستقيم أيضا في القانون الدولي. من هنا فإن القرار الدولي الذي أنشأ الدولة الصهيونية في فلسطين يشوبه عيب في الأساس من حيث مخالفته لمبادئ القانون الدولي، كما يشوبه عيب في الشكل حيث غيب الشعب الفلسطيني تماما عن هذه المسألة، فلم يستشر ولم يستفت حول تقاسم بلده مع مجموعات أخرى. أكثر من ذلك فقد

عبر عن رفضه بمطالبته بالتحرر وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ولجوئه إلى مختلف الوسائل، خاصة المقاومة المسلحة، لتحقيق ذلك.

لقد تم الإعتراف بكيان الشعب الفلسطيني ومقاومته المسلحة المتمثله بمنظمة التحرير منذ العام ١٩٧٤، وصدرت عشرات القرارات الدولية حول حقه في تقرير المصير إسوة بغيره من الشعوب، لكن حال دونه ودون ذلك السياسة الدولية ذات المصالح والتي تحمي الكيان الصهيوني المصطنع.

قد يقول قائل أن القرارات التي نتكلم عنها بخصوص الشعب الفلسطيني هي صادرة عن نفس الجهة التي أصدرت قرار التقسيم وقبلت إسرائل كعضو في المنظمة، والجواب سهل وهو أننا في الحالة الأولى إزاء شعب، المقصود الشعب الفلسطيني، يعيش على أرضه منذ آلاف السنين بشكل مستمر، وهو من يحق له المطالبة بتقرير المصير.

إن الشعب الفلسطيني هو في حالة مقاومة ودفاع عن النفس منذ أكثر من ٦٢ عاما وهو عمر الكيان الصهيوني. طوال تلك الفترة وحتى أجل غير مسمى الكيان الصهيوني هو في حالة عدم استقرار، وهذا عامل سلبي فيما يتعلق بالشخصية القانونية لدولته المزعومة.

إن الرفض الفلسطيني والعربي لقيام الكيان الصهيوني لم يقابله ذلك الكيان بالإلتزام بقواعد الشرعية الدولية وبإجراءات تدل على احترامه لمبادئ القانون الدولي وقواعده، بل لجأ ذلك الكيان إلى كل أنواع الجرائم الدولية وهي باختصار:

- منع الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره حتى على الجزء من فلسطين الذي تم تعينه له في قرار التقسيم الدولي رقم ١٨٢ الذي أنشأ إسرائيل؛

- ارتكاب جرائم تهجير السكان المدنيين الفلسطينين والإستيلاء على أملاكهم؛

-ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية بشكل متكرر، وذلك عن طريق التقتيل الجماعي بأعداد كبيرة كمذبحة دير ياسين وصبرا وشاتيلا، حتى لا نذكر غيرها؛ أو بشكل بطيأ وهو أخطر، كالتقتيل اليومي للكوادر والشبان الفلسطينين، واستهدافهم داخل وخارج الأرض المحتلة.

- انتهاك أبسط حقوق الإنسان وليس أدل على ذلك من حصار غزة المستمر منذ عام ٢٠٠٣ وحصار كل أرض السلطة بما فيها مقر ياسر عرفات منذ العام ٢٠٠٠. هذا إذا كنا لا نريد العودة أكثر إلى الوراء؛

- لم يقتصر الإعتداء الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني بل طال بشكل بربري الشعب اللبناني وارتكبت بحقه أبشع الجرائم؛

- لن ننسى في هذه العجالة جرائم الحرب وجرئم ضد الإنسانية التي تعرض له الجيش المصري والأسرى المصريين المجردين من السلاح في سيناء؛ كما لن ننسى إبادة الآلاف من الجيش السوري في أحراش بحمدون في لبنان عام ١٩٨٢؛

إزاء الوضع السابق وحقيقة الكيان الصهيوني وكل الجرائم المرتكبة هل يجوز الكلام عن "مسالمة عربية"؟ إن مسالمة الأنظمة العربية إزاء ما ذكر ومشاريع اتفاقيات السلام الفاشلة، ومشاريع التطبيع بين بعض الأنظمة العربية والعدو الصهيوني لا تعد مسالمة بل استسلاما ورضوخا وجهلا بقواعد القانون الدولي من قبل القائمين على الشأن العربي لسوء الحظ.

إن مسالمة بعض الأنظمة العربية للعدوان الإسرائيلي على الشعوب العربية أنتج انتهاكا لكرامة الإنسان العربي وإهانة للشعوب العربية.

إن المسالمة أو الإستسلام لمشيأة الراعي الأميركي، الراعي بدوره للكيان الصهيوني، لا يمكن تفسيرها إلا بتواطئ أو بجبن من قبل بعض الأنظمة العربية، ونحن نعرف أن الإنسان لا يجبن إلا إذا كان حريصا على حياته أو على مصالحه الخاصة.

إن ما تقوم به دول مثل تركيا وإيران وفنزويلا ونيكاراغوى...كان من شأنها أن تندي جبين بعض الحكام العرب لو كان لديهم ذرة من الإحساس، لكن لا يمكن البحث عن شعور في ضمائر فاقدة للحياة.